

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 163 @ فوضع كل شيء موضعه ، وعرف المتشابه ومحكمه . وقد كان يكون من رسول الله ﷺ الكلام له وجهان ، فكلام خاص ، وكلام عام ، فيسمعه من لا يعرف ما عنى الله به ، ولا عنى به رسول الله ﷺ ، فيحمله السامع ، ويوجهه على غير معرفة بمعناه ، وما قصد به ، وما خرج من أجله . وليس كل أصحاب رسول الله ﷺ من كان يسأله ويستفهمه ، حتى إن كانوا ليحبون أن يجيء الأعرابي الطارئ فيسأله عليه السلام ، حتى يسمعوا ، وكان لا يمر بي من ذلك شيء إلا سألت عنه ، وحفظته ، فهذه وجوه ما عليه الناس في اختلافهم وعللهم في رواياتهم () انتهى : .

7 - بيان ضرر الموضوعات على غير المحدثين وان الدواء لمعرفتها الرسوخ في الحديث .

قال الإمام أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني في كتابه ((إثبات الحق)) في خلال البحث عن كون معظم ابتداع المبتدعين من أهل الإسلام راجعاً إلى هذين الأمرين الواضح بطلانهما ، وهما : الزيادة في الدين ، والنقص منه ، ما نصه : ((من أنواع الزيادة في الدين ، الكذب فيه عمداً ، وهذا الفن ، يضر من لم يكن من أئمة الحديث والسير والتواريخ ، ولا يتوقف على نقدهم فيه ، بحيث لا يفرق بين ما يتواتر عند أهل التحقيق وبين ما يزوره غيرهم ؛ وليس له دواء إلا إتقان هذا الفن ، والرسوخ فيه ، وعدم المعارضة لأهله بمجرد الدعاوي الفارغة : وهو علم صعب ، يحتاج إلى طول المدة ، ومعرفة علوم الحديث ، وعدم العجلة بالدعوى ، وإن كان جلياً في معناه ؛ فإن الرسوخ فيه بعيد عن حصول العلم الضروري بأحوال رسول الله ﷺ ، وأحوال السلف ، بحيث يعلم دينهم بالضرورة ، مثل ما يعلم مذهب المعتزلة والأشعرية ؛ كذلك يطول البحث في علم الكلام ، ويعلم ما يختلفون فيه وما لا يختلفون فيه ، وما يمكن القدح فيه من المنقولات المشهورة وما لا يمكن ، من غير تقليد . ولا أقل من معرفة مثل علوم الحديث للحاكم في ذلك ، وهذا عندي هو الفائدة